

اعادة هيكله العملة العراقية

مشروع حذف الازفر الثالثة وكلف المعاملات النقدية

د. مظهر محمد صالح قاسم

نائب محافظ البنك المركزي العراقي

كانون الثاني 2012

في ظل الظروف الاقتصادية والمالية المتقلبة وضغوط التضخم النقدي التي حلت في بلادنا سابقا، وادت الى اثار سلبية على انتظام السوق التجارية واسواق العمل والانتاج ومستوى معيشة المواطن، فقد تولدت تشوهات كثيرة في البنى والعلاقات الاقتصادية والتي كان من بينها تواجد كتلة نقدية كثيرة الازفر قليلة القيمة وعلى نحو لا يتناسب والتطورات المقبلة في حاضر ومستقبل الاقتصاد العراقي، مما يقتضي ايجاد حل لهذه الظروف ومخلفاتها، ومن هذه الحلول اصلاح نظام ادارة العملة النقدية من خلال هيكلتها و حذف الازفر منها للسيطرة على تدفق وادارة كلفة الكتلة النقدية على نحو امثل .

ان تداول كتلة نقدية مصدره تربو على 30 ترليون دينار عراقي بمختلف الفئات والتي يعكسها عدد الاوراق المتداولة البالغة 4 مليار ورقة نقدية هي نتاج مرحلة طويلة من التضخم والتدهور الاقتصادي، حيث ارتفع على سبيل المثال الرقم القياسي لاسعار المستهلك باساس 1993 من 100 الى 200000 في خضم العام 2003 مما يعني ان السلعة التي كانت تباع بـ100 دينار اصبحت تباع بـ 200000 دينار ... وهكذا . وتحت هكذا ظرف وتدهور قيمة العملة ارتفعت فئة العملة الاكبر من 25 دينار الى 25000 دينار مما يعني ان التضخم هو الذي اضاف هذه الازفر* .

* لا تتناسب فئات العملة الحالية مع الوضع الاقتصادي الراهن والمقبل. فعلى سبيل المثال وقبل اندلاع الحرب العراقية الايرانية كانت فئة الـ25 دينارا تعادل 75 دولارا بالقوة الشرائية لذلك الوقت او ما يعادلها في الوقت الحاضر 300 الف دينار. لقد اضاف التضخم المالي في البلاد على مدى ثلاثة عقود من الزمن اصفارا الى العملة وعلى الرغم من ذلك لم ترفع تلك الازفر من القدرة الشرائية لاكبر فئة من العملة وهي الـ 25 الف دينار والتي تساوي اليوم 21 دولارا . ونحن بحاجة اليوم الى اعادة هيكله العملة . فالازفر الكبيرة تعني كتلة نقدية كبيرة في التداول تبلغ اليوم قرابة 30 ترليون دينار مما تطلبه من تداول نقدي مباشر والى كلفة كبيرة في العد والفرز وما تستغرقه من وقت وخواص مكانية وامنية . ففي نظام الاسعار، يعد السعر هو القيمة معبر عنها بالنقد ومن ثم فان هيكل التكاليف والمدفوعات الاجرية والرواتب واقيام المعاملات اُمتست جميعها لا تتناسب مع حاجة البلاد الى نظام ادارة نقدية ينسجم وهيكله القطاع الحقيقي والمستويات السعرية التي بلغها . فالبلاد بحاجة الى نظام نقدي سهل التعامل ومن فئات صغيرة وكبيرة معبرة عن كلفة ذلك الهيكل الحقيقي . (راجع التفاصيل في هامش الصفحة اللاحقة) .

و يلحظ ان خلال المدة 1990-2007 ازداد تضخم الرقم القياسي لاسعار المستهلك الى 400000% وبغية التبسيط فإن السلعة التي كانت تباع بمئة دينار قبل بدء حرب الكويت في العام 1990 اصبحت تباع ب 400000 دينار في العام 2007 . علماً ان قيمة الدينار العراقي انخفضت مرتين وبشدة خلال مدة 1990-1998 بمعدل اكثر من 99% مقابل الدولار الامريكي . فإن الانخفاض الاول كان عام 1990 والانخفاض الاخر كان في العام 1997 وبنسبة 93.2% مما جعل اجمال الانخفاض في سعر صرف الدينار العراقي ازاء الدولار بواقع (سالب 99.99%) ذلك في نهاية العام 1998 وان خلال هذه المدة لوحدتها بلغ التضخم في الرقم القياسي لاسعار المستهلك 45000% .

واذ ما علمنا ان التضخم يعني بنفسه ارتفاع اسعار النقود money price على السلع والخدمات (اي كم من النقود نحتاج لمبادلتها بحزمة معينة من السلع والخدمات .. فكلما تزداد كمية النقود المخصصة لمبادلتها على الحزمة نفسها معنى ذلك ان هناك تضخم او ارتفاع في اسعار النقود) . منوهين ان قيمة النقود تتناسب عكسياً مع اسعار النقود ، وان السعر هو قيمة السلع والخدمات معبر عنها بالنقد *

(*) تشير الدراسات الاجتماعية ان معدل دخل الطبيب العراقي الشهري كان لا يساوي كقوة شرائية في تسعينيات القرن الماضي سوى لشراء 30 بيضة دجاج و 20 قطعة خبز في ذلك الشهر وعلى مدى سنوات الحصار الاقتصادي . كما ان الكثير من العاملين في المؤسسات المختلفة قد اقلعوا عن العمل لكون العائد الشهري لا يغطي تكاليف النقل الى مكان العمل . ولاننسى كيف خلقت اسواق مشوهة في البلاد تقايض بها المواد المستعملة من الاثاث والسلع المعمرة والملابس لشراء الطحين او السكر وسد الحد الأدنى من احتياجات الاسر للطعام. وان القطاع الزراعي بحد ذاته كقطاع منتج للمواد الغذائية قد تدهورت اوضاعه منذ سبعينيات القرن الماضي بسبب تدهور الارياض والانتعاش بالرعي النفطي في الوظائف العامة وعسكرة البلاد فخلال المدة 1972-1982 على سبيل المثال بلغ معدل النمو السنوي في القطاع الزراعي (سالب 1.1%) . في حين كان معدل النمو في ذلك القطاع بين الاعوام 1962-1972 قد بلغ 7.1% سنوياً. مع العرض ان جميع القطاعات السلعية شهدت تدهوراً في النمو خلال اعوام التسعينيات ولاسيما قطاعي الزراعة والصناعة.

اما اليوم فقد ارتفع متوسط دخل الفرد العراقي السنوي من الناتج المحلي الاجمالي الى ما يزيد على 5300 دولار، بعد ان كان لا يتعدى 750 دولار قبل العام 2003. و ان متوسط دخل الموظف الحكومي يبلغ قرابة ضعف متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ويقدر بحوالي 10000 دولار سنوياً.

ولما كانت النقود هي اي شيء يتفق عليه المجتمع ليصبح وسيط للتبادل ومخزن للقيمة ووحدة حساب ، فان النقود (القانونية) الصادرة عن السلطة النقدية بموجب القانون وذات قوة ابراء للذمم ، يُنظر اليها بانها مؤسسة اجتماعية Social Institution ، حيث تزداد كفاءة الاقتصاد وعملياته في تحريك التبادل بكفاءة تلك المؤسسة الاجتماعية اي النقود والعكس بالعكس . لقد ادى التضخم المستمر الى ارتفاع رقم العملة المتداولة من 23 مليار دينار في العام 1991 الى حوالي (30) ترليون دينار في الوقت الحاضر ، وارتفاع اكبـر فئـة عملة من 25 دينار الى 25000 دينار بمرور الوقت . وبهذا ، رسم التضخم ارقاماً جديدة للعملة المتداولة باضافة ثلاثة اصفار مما زاد من مقدار العمليات النقدية الاسمية ورتب تكاليف انتاج كميات كبيرة منها رافقتها عمليات خزن وتوزيع وعد وفرز وتدقيق مرافقة لها وبمستويات مضاعفة، ساعدت على تعاضم المخاطر التشغيلية المصاحبة Operational Risk

وفي ظل الاستقرار السعري والتفاؤل بمستقبل العراق الانمائي فقد بات من اللازم اجراء اصلاح جذري على نظام ادارة العملة وذلك باعادة هيكليتها بما يتناسب وهيكـل الاسعار الجديد المختلف والمستقر ومستويات الاجور والرواتب التي اختلفت كثيرا عن السنوات الثلاثين الماضية ، فضلا عن التعامل بكتلة نقدية كبيرة ضعيفة في مكوناتها بحيث باتت اكبر فئة عملة لاتساوي الا 21 دولار امريكي في الوقت الحاضر . منوهين ان ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي للعراق من 140 مليار دولار في نهاية العام 2010 الى اكثر من 300 مليار دولار في نهاية عام 2015 سيرفع الكتلة النقدية المصدرة من 30 ترليون دينار الى حوالي 70 ترليون دينار . وان التركيب الضعيف في هيكل العملة كما ذكرنا آنفاً قد اخذ يضيف كلفة تسمى كلفة المعاملات النقدية من حيث التداول بها سواء بين الافراد انفسهم والافراد والمصارف وداخل الجهاز المصرفي نفسه. **

** امسى الطلب على الدولار الامريكي (ولا سيما فئة الـ 100 دولار) حاجة ملحة لتسوية المعاملات النقدية في السوق المحلية خارج ارادة السياسة النقدية لكون تلك السوق تتطلع في معاملتها الى فئات اكبر غير متوافرة حالياً ولكنها تتجسد بفئة العملة الامريكية الكبيرة لسهولة حملها وتداولها لخفض كلفة التداول النقدي او المعاملات النقدية. لذا فان النظام النقدي العراقي اصبح بحاجة ملحة الى اصلاح اداري لنظام المدفوعات النقدية ليكون هناك فئات نقدية عالية القوة الشرائية في التداول سهلة الحمل والحيازة بما يسهل عمليات التبادل النقدي لاغراض المعاملات او المتاجرة . منوهين ان الاختلال في هيكل او تركيب الوحدات النقدية الحالي قد عمق من مشكلات (الدولة) التي رتبت اثارا غير مرغوبة على فاعلية واداء السياسة النقدية .

ففي السويد على سبيل المثال ، التي يتوافر فيها حالياً واحدة من افضل انظمة المدفوعات النقدية في العالم وعلى الرغم من ذلك ، فان كلفة التداول النقدي من عد وفرز ونقل وخرن للعملة تكلف الاقتصاد الوطني مانسبته 4% من الناتج المحلي الاجمالي للسويد . فكيف نقارن ذلك في بلد مثل العراق يتولى ادارة هكذا مقادير نقدية هائلة ضعيفة التركيب ، مما يضيف كلفة معاملات نقدية ربما تصل الى 8% او اكثر من الناتج المحلي الاجمالي ، وهو عبء يتحمله الفرد في تعاملاته مما اخذ يقلل من كفاءة النقد كمؤسسة اجتماعية موازنة لمؤسسات الاقتصاد المختلفة بما فيها السوق والدليل على ذلك تنحصر المعاملات النقدية الكبيرة للدفع بالدولار الامريكي ، مما يعني احلال عملة دولة اخرى في التداول لاسناد المعاملات النقدية بسبب هبوط كفاءة وتركيب الكتلة النقدية الحالية .

ويثير تعدد الاصفار على فئات العملة مع انخفاض القوة الشرائية لها مصاعب جمة منها صعوبة التعبير عن القيمة النقدية فضلا عن مصاعب العمليات النقدية نفسها ومشكلات فنية في تسجيل البيانات الاحصائية والتسجيل في الدفاتر المحاسبية وتغيير انظمة الحاسبات ونظم التسويات فضلا عن اظهار الاسعار بارقام طويلة تصعب احيانا حتى العدادات او الاجهزة الرقمية من قراءة اصفارها في محطات الوقود او الاجهزة الرقمية الاخرى .

وعلى هذا الاساس ، اصبحت حاجة لاصلاح نظام المدفوعات النقدي من خلال المزايا الآتية :

اولا- على المستوى الافقي : حذف الاصفار الثلاثة

- تحويل 30 ترليون دينار الى 30 مليار دولار عن طريق حذف ثلاثة اصفار من العملة الحالية واستبدالها بعملة جديدة مما يسهل التعامل الحسابي مع ارقام هي اقل عددا على سعيد حسابات الموازنة الاتحادية ، موازنات البنوك والشركات فضلا عن موازنة الاسرة النقدية (الافراد) دون ان يرتب اي تغيير او تبدل على الدخل او الثروة النقدية للأشخاص الطبيعية والمعنوية فضلا عن عدم تأثيره على التعاقدات والالتزامات بين الاشخاص الطبيعيين والمعنويين كافة. وهو ما يطلق عليه بتوليد دالة رياضية متجانسة من الدرجة الصفر Homogenous Function of Degree Zero ، طالما ان كمية النقود الجديدة الاصغر رقما تغطي في التبادل الحزمة السلعية نفسها

في النقود القديمة ذات الرقم الاكبر. وبهذه المناسبة يشبهه (76 - 1711) David Hume (وهو من رواد علم الاقتصاد ما قبل المدرسة الكلاسيكية في كتابه الشهير النقاش السياسي او الجدل السياسي Political Discourse الصادر في العام 1752) تأثير مستويات الاسعار الاسمية مع الارتفاع كمية النقود مثل الانتقال من الارقام الرومانية الى الارقام العربية (وهي الارقام الانكليزية حالياً) فإن ذلك الانتقال لا يغير من المبادئ الاساسية لعلم الحساب او الرياضيات . فأرتفاع كميات النقود يؤدي الى ارتفاع الاسعار بالنسبة نفسها دون تأثير على نتائج الاقتصاد الحقيقي .

ثانياً- على المستوى العمودي : اعادة هيكلة العملة وتركيبها

- لما كانت الفئة الكبيرة البالغة 25000 دينار تشكل لوحدها (ثلثي كمية الاوراق المتداولة) فان اصدار فئات اكبر يعني اختزال الاربعة مليار ورقة نقدية المتداولة حالياً وتحويلها الى عدد يساوي (1.180) مليار ورقة نقدية . اذ ستختزل الفئات الكبيرة من العملة قرابة 80%- 90% من اجمالي الفئات الجديدة المصدرة الى التداول (مثل فئات 50، 100، 200 دينار جديدة) .

استناداً الى ماتقدم ، فان كلفة المعاملات النقدية بين الافراد والمصارف وبين الافراد انفسهم طبيعية ام معنوية ستنخفض حتماً من حيث تكاليف العد والفرز والتدقيق . واذا ما علمنا ، ان الاوراق النقدية المتداولة تتآكل بالمتوسط خلال مدة خمس سنوات مما يعني استبدال كتلة هائلة ضعيفة التركيب وترتب تكاليف طباعية ذات مواصفات امنية عالية وهو عبء آخر تتحمله سلطة الاصدار النقدي وهو من مخلفات نظام ادارة نقدية ولدها التدهور الاقتصادي السابق واصبحت لا تتناسب والاستقرار والتقدم الاقتصادي المنشود .

ختاماً ، ان اسباب تغيير العملة الراهنة يعبر عن ثمرة الاستقرار الاقتصادي ونجاح سياسات البنك المركزي العراقي في الحفاظ على الاستقرار والمتمثلة باستقرار سعر صرف الدينار العراقي وهبوط التضخم الى مرتبة عشرية واحدة وبناء احتياطات اجنبية مؤازرة للدينار العراقي بمستويات لم يسبق تحقيقها خلال الثلاثين عاماً الماضية والتي تعد غطاء العملة العراقية . اضافة الى تحسين نظام المدفوعات النقدية وجعله يغادر التصاقه وتركيبه الراهنين بالماضي واختلالاته الاقتصادية واعادة بناءه على مستقبل التطور الاقتصادي ومعطياته الحقيقية والاسمية .

لذا ، فقد أعد البنك المركزي العراقي استراتيجية بعيدة الاجل قابلة للتطبيق مستقبلا عند توافر الفرصة الملائمة وبصورة تدريجية وفق تعليمات واضحة ولوائح ارشادية توفر الحماية للحقوق والمصالح المختلفة بما يتلائم ومرحلة الازدهار المقبلة والنمو الاقتصادي المتوقع حيث سيزداد متوسط دخل الفرد خلال السنوات القادمة الى أكثر من مرة وسيخطو الاقتصاد خطوات نحو التقدم مما يتطلب اصلاحا لمخلفات مراحل التضخم وربما يتطلب بعض التشريعات بهذا الشأن.